

نحو تحقيق شراكة فعالة بين الجامعات المصرية  
والقطاع الخاص

أ.د. محمد عبد الرحمن البابلي

أستاذ الصحة والبيئة كلية الطب البيطري - جامعة  
بنى سويف

د. أسماء ناوي محمد محمد

مدرس الصحة والبيئة كلية الطب البيطري - جامعة  
بنى سويف

## ملخص البحث

يعد البحث العلمي من أهم الركائز التي تقوم عليها عمليات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري ويؤدي البحث العلمي دوراً تكاملياً مع القطاع الإنتاجي في تحديد مشكلاته وتنويع أساليب الإنتاج وتطويرها ورفع كفاءتها من خلال التطوير الكمي والنوعي لتلبية احتياجات المجتمع. إلا أن واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مصر غير معروفة بصورة دقيقة ومن هنا جاءت الدراسة الحالية في محاولة للإسهام في سد الفجوة القائمة في هذا المجال وتبسيط الضوء على واقع الشراكة من أجل فهم طبيعتها وما يكتنفها من صعوبات، الأمر الذي يعد خطوة أساسية للارتقاء بهذه الشراكة وأنشطة البحث العلمي وتوظيفها بما يخدم مصلحة الطرفين. كذلك يتناول البحث أهمية البحث العلمي والتطوير التقني للقطاع الإنتاجي والمشكلات والمعوقات التي تحد من إجراء البحوث في القطاع الإنتاجي، وتحد كذلك من الاستفادة من مخرجات البحوث التي ينفذها القطاع البحثي، كما تلقى الضوء على نماذج الشراكات القائمة محلياً والمعوقات التي تعترض سبيلها وأخيراً تقدم بعض المقترحات لتفعيل دور الجامعات في دعم الشراكات بين القطاع الخاص والقطاعات البحثية اعتمد الباحثان المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث من خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المنشورة المتعلقة بمشكلة وأهداف البحث وتحليلها واستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه بالإضافة إلى استعراض نماذج تطبيقية ناجحة لعلاقة بعض الجامعات العربية والعالمية بالقطاع الخاص للاستفادة من هذه التجارب في تعزيز علاقة الجامعات المصرية بالقطاع الخاص وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة معوقات أساسية للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وتشمل تدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى القطاع الخاص ومن أبرز تجلياته ضعف استثمار القطاع الخاص في مجالي البحث والتطوير ، وضعف الاتصال والتنسيق بين القطاعين في مجال البحث العلمي، ضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، إضافة لضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير. وقد بينت الدراسة أن الشراكة الفاعلة بين الجامعات والقطاع الخاص تتطلب دعم البنية التحتية للبحث والتطوير بالجامعات والتوسع في الآليات التي تحفز القطاع الخاص في دعم أنشطة البحث العلمي كإنشاء المراكز البحثية المتميزة إضافة للاهتمام بتسويق نتائج البحوث ودعم

التعاون المؤسسى بين القطاعين وتأسيس نظام مرن للشراكة . وفي الختام، ينبغي الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تعد خطوة أولية نحو فهم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في مصر، ومن ثم فإن هناك الحاجة إلى المزيد من الدراسات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية جودة التعليم العالي، علاقة الجامعات بالقطاع الخاص، ارتباط برامج الجامعات بمتطلبات سوق العمل، الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي

المقدمة :

لم تعد وظيفة البحث العلمي بالجامعات قاصرة على مجرد الكشف عن المعارف الجديدة في المجالات المختلفة ، كما كان في الماضي، وإنما تطورت مع تطور الحياة وزيادة مشكلاتها، وأصبح البحث العلمي مرتبطاً بواقع المجتمع، وأصبحت مؤسسات البحث العلمي من أولى المؤسسات المسؤولة عن إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه قطاعات المجتمع بصفة عامة ومؤسسات الإنتاج بصفة خاصة.

ويعتمد نجاح مؤسسات البحث العلمي في تحقيق أهدافها على قوة العلاقة بينها وبين القطاع الخاص . وتتزايد فعالية هذه الشراكة بالتنسيق والتكامل بين الطرفين في تخطيط أنشطة البحث العلمي وتوفير احتياجاته، وتلبية احتياجات القطاع الخاص من الأبحاث العلمية لتحسين جودة الإنتاج ورفع مستواه . وإذا ما توافرت علاقة قوية بينهما سوف يتم تحقيق الفائدة المتبادلة للطرفين، ومن ثم نجاح تلك المؤسسات البحثية والإنتاجية في القيام بدورها والإسهام في تنمية وتطوير المجتمع. كما أكدت العديد من المؤتمرات العلمية والدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أن الجامعات بوضعها الحالي لا تمثل بيئة ملائمة لنمو البحوث العلمية ذات المدد الإيجابي في عملية التنمية . وهناك بعض المؤشرات الدالة على ذلك، فمن ناحية : لا توجد آلية فعالة لخلق الطلب الاجتماعي على الخدمات البحثية، كما لا توجد أولويات للبحوث الموجهة لحل مشاكل الإنتاج وتطويره، ومن ناحية أخرى : لا يوجد دافع لإجراء بحوث علمية تخدم عملية التنمية نظراً لعدم وجود من يرغب في الاستفادة من نتائج هذه البحوث، وبالتالي فإن الجامعات لا تركز على الأبحاث التي تؤدي إلى التطوير التكنولوجي للقطاع الخاص ، ولا يبقى أمام المهتمين بالبحث في الجامعات سوى إجراء بحوث مختارة بغض النظر

عن أهميتها أو صلتها بالواقع . (١)

وتشارك الجامعات- باعتبارها إحدى المؤسسات المنوطة برسم السياسة العامة للبحث العلمي - في تعميق الفجوة بينها وبين القطاع الخاص ، وتتمثل أهم أبعاد هذه الفجوة في : قلة اهتمام الجامعات بالأبحاث التي تسهم في تطوير الإنتاج، وعدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعات، توجه الباحثين إلى القضايا ذات الأولوية في البحث والدراسة، بحيث يكون تنفيذها ومتابعتها وتقويم نتائجها في إطار الخطة العامة للبحث العلمي على مستوى الدولة.

كما يشارك القطاع الخاص- باعتباره يمثل طرفاً هاماً في وضع السياسة البحثية- في تعميق الفجوة بينة وبين الجامعات -ويرجع ذلك إلى :عدم اهتمام هذه المؤسسات بما يجري في الجامعات من أبحاث علمية وعدم عرض المشكلات البحثية التي تواجه القطاع الخاص للقيام ببحثها من قبل الجامعات (١). ولا شك أن افتقار الجامعات لسياسة بحثية واضحة ومستقرة يشارك فيها القطاع الخاص، قد أدى في النهاية إلى وجود العديد من المعوقات والمشكلات التي تؤثر سلباً على تطوير البحث العلمي وعلاقته بالقطاع الخاص.

وتسعى الجامعات في مصر إلى تحسين جودة التعليم ومخرجاته والارتقاء بالأداء المؤسسي لتحقيق مخرجات تواكب التطورات الراهنة، وتعتمد إلى تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع في إطار المنهج النظامي، تعتبر مخرجات مؤسسات التعليم العالي من بحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة الجزء الرئيسي والأساس لمدخلات القطاعين العام والخاص، حيث تسهم هذه المخرجات في تحسين أداء هذه المؤسسات وتلعب دوراً محورياً في التغلب على التحديات التي تفرزها الطبيعة الجديدة للاقتصاديات اليوم (٢) .

وفي إطار هذا السياق النظامي، لن تستطيع الجامعات توفير هذه المخرجات المهمة بمعزل عن المشاركة الفاعلة والارتباط الوثيق مع مؤسسات ومنظمات القطاعين العام والخاص وخاصة القطاع الخاص الذي يلعب الدور الأساس في التنمية والنهوض الاقتصادي. ومن أبرز تجليات هذه المشاركة والارتباط ومساهمته في وضع سياسات واستراتيجيات التعليم العالي، وتقييم المناهج التعليمية والتدريسية الجامعية والعمل على تطويرها بما يتوافق مع احتياجاته ومتطلباته، وتقييم مخرجات الجامعات وتوفير التغذية الراجعة للتحسين المستمر. وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات هذا القطاع من الأيدي العاملة المزودة بالكفايات المهنية

والعلمية، وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة ويسهم ذلك في توفير قدرات بشرية معدة مسبقاً في ضوء احتياجات ومتطلبات سوق العمل (٣) .

تشير دراسة الى ان هناك نوع من الاختلاف بين الجامعات والقطاع الخاص في الأهداف والاتجاهات والتوجهات والقيم، مما يتطلب السعي نحو تحقيق التقارب بينهما لخدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية. فتحقيق الارتباط بينهما يستدعي بناء آليات مناسبة من أجل تحقيق علاقة منتجة تصب في مصلحة المجتمع. فالجامعات تمثل مصانع للمعرفة، بينما تهتم منظمات الأعمال في القطاع الخاص بالتطبيق التجاري والصناعي للمعرفة لتحقيق الربح، وفي هذا الإطار يحتاج الطرفان إلى توفير استثمارات في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بينهما. فإجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال ينمي مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم، كما تسهم العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في رفد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، وتوظيف الإمكانيات العلمية في الجامعات لحل مشكلات القطاع الخاص بدلاً من دراسة مشكلات نظرية مطروحة في الكتب أو الأبحاث المنشورة، تسهم العلاقة الفاعلة بينهما في تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعات والقطاع الخاص وتقليص هجرة العقول للخارج، إضافة إلى أهمية نقل المعرفة الحديثة إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة وطرق عمل جديدة وأساليب عمل قائمة لتنمية القطاع الخاص (٤) .

وفي هذا السياق تتنوع وسائل العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ومن أهمها: الاستشارات، التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية، ويتضمن ذلك مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل أو مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، والسماح للطلاب بالتطبيق العملي في الشركات، والزيارات العلمية للشركات، وإقامة الدورات المشتركة، والتعليم المستمر، وعقد دورات تدريبية، وتبادل الخبراء والموظفين، كما تحتاج العلاقة بينهما إلى إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين لنقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال، وإنشاء حاضنات الأعمال ودورها في تجسيد هذه العلاقة بين الطرفين. ويمكن

لهذه العلاقة أن تأخذ أشكالاً بسيطة ومثمرة على المدى البعيد ومن ذلك: الزيارات العادية المتبادلة، والاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والمعارض والأسواق التجارية والصناعية، ودعم الجهود البحثية للطلاب، وتمثيل منظمات الأعمال في مجالس الجامعة، وقيام منظمات الأعمال بتمويل بعض الأنشطة والفعاليات العلمية والطلابية والاجتماعية في الجامعات (5) .

وعليه تحتاج الجامعات المصرية اليوم إلى الانتقال من النموذج القديم في علاقتها مع القطاع الخاص والذي يقوم على فكرة قيام الجامعات بتزويد منظمات القطاع الخاص بالخريجين في مختلف التخصصات، والاستفادة من نتائج بعض البحوث التطبيقية المنشورة في الجامعات دون وجود أية قنوات أو تواصل فعال بينهما، وتبني النموذج الحديث المطبق حالياً في مختلف دول العالم المتقدمة لترسيخ العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، حيث يستند هذا النموذج إلى النظرة التكاملية القائمة على الشراكة بدلاً من التعاون بين طرفي العلاقة في إطار إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين، والاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية في الجامعات لتعزيز جوانب الإبداع والابتكار في منظمات القطاع الخاص، ويجب ألا يغيب عن الأذهان التجارب العالمية والعربية الناجحة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص للاستفادة منها في إقامة وتعزيز علاقة شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص ومنها التجربة اليابانية (6) .

#### ١- مشكلة البحث:

مشكلة البحث الرئيسية تركز على كيفية تنمية وتعزيز شراكة فاعلة بين الجامعات والقطاع الخاص والاستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات وتعزيز قدرتها على تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي .

#### ٢- تساؤلات البحث:

وفقاً لمشكلة البحث الرئيسية يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

- أ- ما طبيعة وإشكال العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص ؟
- ب- ما هي ابرز جوانب الاستفادة من تعزيز هذه العلاقة لكلا الطرفين ؟
- ت- ما هي ابرز معوقات أو تحديات تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع

الخاص ؟

ث- سبل تفعيل وتعزيز علاقة الشراكة بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص

٣- أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو بحث السبل والوسائل المناسبة لإقامة وتأسيس علاقة شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والجامعات المصرية، وتحديد الدور الذي يمكن أن تسهم به هذه العلاقة في دعم وتوفير متطلبات النهوض بقطاع التعليم العالي وتحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات المصرية وذلك من خلال :

أ- تحديد طبيعة وأهمية ومجالات العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص.

ب- تحديد جوانب الاستفادة من تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص لكلا الطرفين.

ت- تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الجامعات والقطاع الخاص

ث- عرض بعض التجارب الدولية الناجحة لعلاقات الجامعات بالقطاع الخاص للاستفادة منها

ج- اقتراح وسائل وخطوات فعالة لتحقيق علاقة شراكة فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في مصر في ضوء نتائج هذه الدراسة.

٤- أهمية البحث :

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من الإضافة التي يؤمل أن تسهم بها في أدبيات الإدارة من خلال سعيها إلى استكشاف طبيعة الوضع القائم للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مصر، إذ أن تشخيص الوضع الحالي لهذه الشراكة يعد أمراً ضرورياً إذا كانت هناك رغبة في تطوير هذه الشراكة، بما يعود بالفائدة المشتركة على الطرفين وعلى المجتمع كافة، ومن المأمول أن تسهم هذه الدراسة في تقديم المقترحات التي تعزز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

٥- أسلوب البحث :

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي النظري في دراسة العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تطوير علاقة شراكة فعالة بينهما،

وذلك من خلال دراسة وتحليل ما ورد في العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتاحة ذات العلاقة بموضوع البحث بالإضافة إلى عرض بعض التجارب والنماذج العالمية والعربية الناجحة للعلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص ، لاستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها .

واعتمد الباحثان على الأسلوب المكتبي في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الثانوية المتمثلة في البحوث والدراسات والتقارير والكتب المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الانترنت في الحصول على معلومات والإطلاع على نماذج وتجارب تتصل بموضوع البحث .

#### ٦- خطة البحث :

وفقا لأهداف وتساؤلا البحث تم تقسيم البحث على النحو التالي :  
المقدمة : ويتضمن عرضا لمشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه وأهميته ومنهجية وحدود وخطة البحث

المبحث الأول : يتناول طبيعة وأهمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص

المبحث الثاني : يتضمن عرضا لأبرز أشكال العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص .

المبحث الثالث : يتناول ابرز معوقات تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص .

المبحث الرابع : مقترحات لتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

المبحث الخامس : بعض التجارب الناجحة في العلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص

المبحث السادس : وتناول الأفاق المستقبلية للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص .

المبحث الأول : طبيعة وأهمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تقوم العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق فوائد متعددة لكلا الطرفين ، فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع منظمات القطاع الخاص إلى الحصول على دعم مالي ومادي من هذه المنظمات يساعد الجامعات في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث

ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، والتي تعتبر بدورها جزء أساس من مدخلات منظمات الأعمال تساعد في تطوير وتحسين مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها ، وتعزز من مركزها التنافسي في السوق (٧) .

وقد زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه العلاقة في العصر الحديث تنامي الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات القطاع الخاص في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها الاجتماعية ، وتزايد أعداد هذه المنظمات وتنوعها وماتشده هذه المنظمات من تطور وتواجهه من تحديات نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق وهو ما دفع العديد من منظمات الأعمال إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية. (٨)

من جانب آخر تبرز أهمية هذه العلاقة من كون الجامعات في العصر الحديث أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات في العصر الحديث نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول ومنها مصر

ولاشك أن هناك نوع من الاختلاف بين أهداف وتوجهات كلاً من الجامعات والقطاع الخاص كما يرى (٩) فأهداف الجامعات من وجهة نظره تتركز في العمل على تحقيق اكتشافات ومعرفة جديدة وتنمية طرق مالية لتمويل البحوث العلمية في الأجل الطويل ونشر هذه الأبحاث والاستفادة من نتائجها في المجتمع بينما تتركز أهداف القطاع الخاص في القيام بتطبيقات جديدة لخلق قيمة مضافة لمنتجاته وخدماته المقدمة

للعلماء ، ويركز هذا القطاع على الأبحاث التطبيقية في الأجل القصير وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (١) اختلاف الأهداف بين الجامعة والقطاع الخاص

القطاع الخاص	الجامعة
تطبيقات جديدة	اكتشافات جديدة
قيمة مضافة	معرفة جديدة
أرباح مالية	طرق مالية جديدة لأبحاث إضافية
أبحاث تطبيقية	أبحاث أساسية
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سير الإنتاج	معرفة كيف؟ ماذا؟ لماذا؟
السرية	النشر
حماية براءات الاختراع	الحرية والصالح العام
النهج التجاري	الحرية الأكاديمية

ويقدم (١٠) تحليلاً مماثلاً يعطى نوعاً من الاختلاف في التوجه أو الميول بين الجامعات والقطاع الخاص في عدة مجالات تشمل : الاتجاهات والقيم الأساسية لكل من الجامعات والقطاع الخاص - أهداف الجامعات والقطاع الخاص - مخرجات كل من الجامعات والقطاع الخاص للمجتمع وأخير دور الجامعة والقطاع الخاص في مجالي التعلم والمعرفة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (٢) الاختلاف في الميول بين الشركات الخاصة والجامعات

الشركات الخاصة	الجامعات	أوجه الاختلاف
<ul style="list-style-type: none"> <li>□ اتجاهات أعمال</li> <li>□ اعتبارات اقتصادية</li> <li>□ رضا العملاء</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اتجاهات علمية</li> <li>• اعتبارات فنية خاصة</li> <li>• عمل أبحاث جيدة</li> </ul>	الاتجاهات والقيم
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الفاعلية التنظيمية</li> <li>- نتائج قصيرة الأجل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء أبحاث</li> <li>• التدريس</li> </ul>	الأهداف
منتجات وخدمات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نتائج الأبحاث</li> <li>• نظريات</li> <li>• درجات أكاديمية</li> </ul>	المخرجات

□ العقلية التنظيمية □ القواعد التنظيمية	• الأخلاقيات المهنية • معايير علمية	المعايير والقواعد
للمساهمة في إنجاز أهداف الشركة	• للإنجازات العلمية	منح التقدير والمكافآت
- تطبيق المعرفة - التعليم عند الحاجة فقط	• المساهمة في المعرفة • التعليم المستمر	المعرفة والتعلم

ونظرا لاختلاف الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص فإنه لا بد من تحقيق تعاون فعال بينهما يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التقارب في الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص لخدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية فيه. وإيجاد آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل ، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما، فالتعليم العالي يصنع المعرفة ، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم ) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، بينما تعني منظمات الأعمال بالتطبيق التجاري والصناعي للمعرفة والرغبة في تحقيق الربح ، ويتطلب ذلك استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها ، لتقوية العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص .

والجامعة في وقتنا الحاضر أصبحت مطالبة بمواجهة عدد كبير من المتطلبات والمتغيرات أهمها : (١١)

١. الحاجة إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التقنية المتقدمة في الصناعة والزراعة والتجارة، حيث إن التقدم التقني الهائل الذي تشهده المجتمعات المتقدمة يحتم علينا أن نساير ونواكب هذا التقدم حتى لا نتخلف عن الركب العالمي

٢. الحاجة إلى توجيه النشاط البحثي والعلمي نحو المجالات التطبيقية، وذلك من منطلق أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمدان على نتائج تلك البحوث العلمية

٣. الحاجة إلى مساهمة الجامعات بصورة أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية الخاصة .

ومما لاشك فيه أن تنمية العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص سوف يؤدي إلى توفير المناخ الصحي للتطور الاقتصادي والتقني ، حيث أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن

متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعال في نمو المجتمع بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع .

ثانياً: جوانب الاستفادة من تنمية وتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص .

يمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال مجموعة من المنافع أو الفوائد التي تحقق للطرفين والمجتمع وذلك على النحو التالي : (١٣؛٨؛١٢)

جوانب الاستفادة للجامعات :

هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الخاص أبرزها :

١. تنمية مصادر تمويل جديد للجامعات تمكّنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات

٢. إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.

٣. تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدهار سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية.

٤. أمداد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم : إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه والبحث العلمي الأصيل هو الذي يبحث في مواضيع نابعة من صميم الواقع مهما بلغت هذه المشكلات في نظر البعض من البساطة .

٥. تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات: حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة منظمات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع، إن كان من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب. كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.

٦. توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح فبدلاً من توظيف الإمكانيات البشرية والمخبرية الثمينة في الجامعات، لدراسة مشكلات نظرية مطروحة في الكتب أو الأبحاث المنشورة، أو مما كان قد تعرض لها الباحث أثناء دراسته العليا في الخارج، فإن التعاون مع المؤسسات والشركات الخاصة، لحل مشاكلها وتحسين أدائها، سيؤدي إلى استغلال هذه الإمكانيات الاستغلال الصحيح والسليم في خدمة التنمية الاقتصادية في البلد.

٧. تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة و منظمات القطاع الخاص: حيث إن التعاون بين الجامعات والمنظمات الخاصة، وتطوير البحث العلمي الجامعي لحل المشكلات القائمة لدى تلك المنظمات، يجعل الخبرات الفنية (الأكاديمية) الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المنظمات. كما يحقق للمهندس العامل في الصناعة، الذي انغمس في واقع الاستثمار العملي وسيلة للاتصال بالواقع الأكاديمي، والتطور العلمي، واكتساب أحدث المعلومات. فتتكامل هذه الخبرات لتعطي النتائج المثلى، وتنعكس الفائدة مزدوجة على الطرفين لتنمية الخبرة الوطنية في الجامعة وفي الصناعة على أسس سليمة وصحيحة.

٨. الحد من هجرة العقول إلى الخارج: حيث إن توفير مناخ البحث العلمي الملائم، الذي يتيح للباحث تقديم ما اكتسبه من خبرة خلال سنين دراسته وبحثه إلى بلده ضمن ظروف علمية ملائمة ومعيشة كريمة. يمثل أقصى ما يتمناه الباحث ليشعر بجدوى عمله ووجوده. ويعد ذلك حافزاً للخبرة الوطنية على الاستمرار في العمل وتمتين جذورها ببلدها. ويتحقق هذا عند تنمية وتعزيز التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال. وتوظيف الخبرات الوطنية في مجالها التخصصي الصحيح

### جوانب الاستفادة للقطاع الخاص:

١. الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة.

٢. الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص.

٣. نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير

- منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
٤. يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص.
٥. التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها.
٦. إمكانية استخدام وتشغيل العامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.
٧. ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال ، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التمويلية أو التسويقية.

### البحث الثاني : أشكال العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص

تتنوع أشكال العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ومن أهمها ما يلي  
(15'14'8)

١- الاستشارات : تعد الاستشارات من أكثر أشكال العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص وتأخذ هذه العلاقة طابعين هما الطابع الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها بين مراكز الاستشارات في الجامعات والشركات الصناعية ، والطابع غير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية .

وأكثر العلاقات الاستشارية غير متكافئة بين الطرفين حيث أن الشركات الصناعية هي التي تقوم بتحديد نوع الخبرات والاستشارات المطلوبة وتحال هذه الطلبات إلى المختصين في مراكز الاستشارات بالجامعات للقيام بها مقابل اجر محدد.

٢- التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية: ويشمل هذا الشكل من العلاقات عدة جوانب منها: ( مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل او مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، السماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات. الزيارات العلمية للشركات، اقامة الدورات المشتركة، التعليم المستمر، دورات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تبادل الخبراء والموظفين، الخ....).

٣- الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث: ويتم من خلال هذا الشكل من العلاقات بين الجامعة ومنظمات الأعمال إجراء عقود شراكة في مشاريع

وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال .  
٤- منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع .  
حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.

#### ٥- الحاضنات التكنولوجية: Technology Incubator

وهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص. ويستفيد من هذه الحاضنات: حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT). وخريجو الجامعات ذات الاختصاصات المناسبة. أصحاب المشاريع والأفكار التي تصب في هذا المجال. ومن هنا كان تعبير الحاضنة، وتهدف الحاضنة إلى "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق . (١٦)

٦- أشكال أخرى للعلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص منها:  
أ- الاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل

ب- المنشورات والمطبوعات المشتركة

ت- الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية والصناعية

ث- دعم الطلاب والباحثين فرادى أو اتحادات

ج- تمثيل منظمات الأعمال في مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي .

ح- تمويل منظمات الأعمال لبعض الأنشطة والفعاليات العلمية والطلابية في الجامعات

ويوضح (١٤) نموذج لأشكال العلاقات بين الجامعات وقطاع الصناعة من خلال الجدول التالي :

#### جدول رقم ( ٣ ) الروابط بين الجامعات والقطاع الصناعي

الأشكال	مفهومها
---------	---------

الترتيبات التنظيمية وعقود البحث مواصلة التعاون بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير	الشراكة البحثية Research Partnerships
الأنشطة البحثية التي يطلبها القطاع الصناعي وتتضمن بحوث تطبيقية واستشارات	الخدمات البحثية Research services
التنمية والاستغلال التجاري للتكنولوجيا الناتجة عن المخترعين الأكاديميين من خلال شركات مملوكة جزئياً للجامعات	المشاريع الأكاديمية Academic entrepreneurship
ويشمل عدة آليات مثل تدريب العاملين في القطاع الصناعي وتدريب الخريجين في الشركات الصناعية وتدريب متدربين وإعارة مدربين إلى القطاع الصناعي... الخ	نقل وتبادل الموارد البشرية Human resource transfer
تكوين العلاقات العلمية والشبكات والمؤتمرات والمعارض والندوات المشتركة... الخ	التواصل أو التفاعل الرسمي Informal interaction
نقل الملكية الفكرية المتولدة في الجامعات ومراكز الأبحاث إلى القطاع الصناعي من خلال اتفاقيات الترخيص لاستغلال هذه الحقوق وبراءات الاختراع.	استغلال حقوق الملكية الفكرية Commercialization of property rights
استخدام المعلومات والمعارف المنشورة من خلال الجامعات داخل القطاع الصناعي	المنشورات العلمية Scientific publications

### البحث الثالث: معوقات تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص

هناك العديد من العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الخصوص ، الأولى يتبناها رجال التعليم العالي أو الأكاديميين والعاملين في الجامعات وتتلخص أهم المعوقات أو التحديات من وجهة نظرهم في : ( ١١ ؛ ١٣ )

١. عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية Public Awareness بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.
  ٢. ضعف رغبة المؤسسات الخاصة في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية
  ٣. ضعف ثقة منظمات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمنظمتهم.
  ٤. ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية ، حيث تلجأ بعض المنظمات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية ، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث.
  ٥. اكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.
  ٦. وجود انطباعات سلبية لدى العديد من منشآت القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة نسبياً عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تتطلبه.
  ٧. اهتمام قطاع الأعمال بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تنجز إما حلاً آنياً لمشاكل تقنية تعانيها مؤسساتها، أو تعديلاً بسيطاً للتقنية المستخدمة، ولا يهتم بإجراء البحوث طويلة المدى التي ينتج عنها براءات اختراع، أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الإنتاجية.
  ٨. صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث من الكثير من المنشآت الخاصة ؛ حيث تعتبرها من الأسرار الخاصة بأوضاع المنشأة.
  ٩. الاعتماد على المعرفة والتقنيات الخارجية؛ مما أضعف الحافز على الإمكانيات البحثية المحلية.
  ١٠. ضعف الاهتمام من قبل المنشآت الخاصة بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسة هذا النشاط بطريقة عشوائية.
- في حين أن هناك وجهة نظر أخرى لرجال الأعمال في منظمات الأعمال حول إبراز المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في:
١. انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي على حساب الجانب التطبيقي.

٢. عدم اهتمام الخطط الإستراتيجية للجامعات (إن وجدت) بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات منظمات الأعمال من المهارات والمعارف والقدرات
٣. ارتباط تنفيذ البحث العلمي بالجامعات ببرامج غير مخططة، وتهدف بالأساس إلى مساعدة الباحثين في الترقى بالدرجات الأكاديمية، ولا يعكس تصميم الأبحاث الجارية احتياجات المجتمع، وحل مشاكله.
٤. عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات الأعمال.
٥. انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص بطلب الشراكة وليس العكس.
٦. وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات
٧. عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات ، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي
٨. افتقار الجامعات إلى وجود مراكز التحويل Centers of Transfer، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي Prototype قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج التجاري.
٩. مبالغة بعض باحثي الجامعات في تقدير تكلفة برامج الشراكة، وعدم مخاطرة المؤسسات الاقتصادية بتمويل برامج بحث وتطوير غير سريعة العائد وغير مضمونة النتائج.
١٠. اتجاه المؤسسات الخاصة والخدمية إلى استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج؛ حيث إنها سريعة العائد مضمونة النتائج، مع عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالابتكار وتطوير وتوطين التكنولوجيا بالوطن.
١١. عدم المعرفة المسبقة بإمكانيات الجامعات وعناصر تميزها ومدى قدرتها على تطوير مخرجات القطاع الخاص وحل مشكلاته.
١٢. عدم وجود برامج وخطط محددة ومنتظمة بمراكز البحوث بالجامعات، تقوم على أسس علمية للبحث والتطوير في ضوء الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع الخاص.
١٣. ومن بين الآليات الشائكة في علاقة الجامعات بمنظمات القطاع الخاص عدم الاتفاق على العوائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي، ومدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث.

## المبحث الرابع: مقترحات لتفعيل الشراكة بين المؤسسات ومراكز البحوث والقطاع الخاص:

١- قواعد المعلومات: توفير الدعم الفني لإنشاء شبكات المعلومات لتوفير المعلومات حول التطورات التقنية ووسائل الإنتاج ، وكذلك لتبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية بين الجهات البحثية المتخصصة والقطاع الخاص ممثلاً في مجالس الغرف التجارية والصناعية والشركات الكبرى . ويمكن استقطاع مبالغ مالية محدودة من الجهات المساهمة لهدف تطوير قواعد المعلومات المتخصصة.

### ٢- عقد اللقاءات

- طرح القضايا البحثية المحلية والعالمية التي تهتم الباحثين ورجال الأعمال وذلك من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات إسهاماً في إثراء العملية البحثية.

- دعم اللقاءات العلمية لعرض نتائج البحوث التي تنتج عن الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية

- تنظيم اللقاءات والندوات للشركات الكبرى مثل سابك وأرامكو لعرض تجارب في نقل التقنية وإجراء بحوث التطوير ، وذلك □ دف استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تلك التجارب في تطوير منتجاتها □

### ٣- تسويق نتائج البحوث

- تبني آلية واضحة لتسويق نتائج البحوث التي □ تجرى في المؤسسات البحثية.

- العمل مع مجالس الغرف التجارية والصناعية لتعميم نتائج الأبحاث والدراسات التي توصل إليها

- الباحثون في القطاع الخاص وذلك لتحقيق أقصى استفادة من هذه الدراسات والأبحاث.

### ٤- تفعيل برامج المنح البحثية

- مشاركة المدينة من خلال برنامج أبحاث القطاعات الإنتاجية في دعم البحوث المشتركة بين القطاع

- الخاص والجامعات ، على أن تكون نتائج هذه البحوث متاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المشاركة

- تبني برامج منح بحثية يدعمها القطاع الخاص موجهة لاحتياجات القطاع الممول.

## ٥- مراكز البحث والتطوير ومراكز التقنيات الجديدة

- تشجيع القطاع الخاص وبالتنسيق مع المؤسسات البحثية على إنشاء مراكز ومجمعات مستقلة للبحث
- والتطوير وكذلك للتقنيات الجديدة المتخصصة مثل : الإلكترونيات ، والاتصالات والمعلومات ،
- والمواد الجديدة ، والتقنيات الحيوية.

الكراسي البحثية هي مجموعة من الأنشطة العلمية في شتى المجالات تتم من خلال فريق بحثي متخصص في مجال محدد أو مجموعة من المجالات المتكاملة لدعم البحث العلمي وبناء مجتمع معرفي يتميز بالتخصص والتطوير، وتحويل المنجزات البحثية التي يقوم بها الباحثون في صروح الجامعات إلى مخرجات عملية ملموسة يصل أثرها إلى الواقع الحياتي في المجتمع.

فالكراسي البحثية تجربة علمية تنامت بوتيرة سريعة ومتطورة في كثير من الدول التي أقامت كراسي للبحث، ففي كندا يوجد أكثر من برنامج لكراسي البحث أهمها برنامج كراسي البحث الكندي، كما أقرت اليابان برنامجاً لكراسي البحث عام ١٩٨٧م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية برنامج الفولبرايت لكراسي البحث المتميزة وبرنامج كراسي بحث المنح الفدرالية، ويوجد في فرنسا برنامج كراسي البحث للتميز وبرنامج كراسي البحث العالمية، وأقام الاتحاد الأوروبي برنامج "ماري كيري" لكراسي البحث.

والكراسي البحثية تشكل أحد أهم أركان التطوير البحثي في الجامعات التي تقام بها خاصة إذا قامت على تجسيد الشراكة المجتمعية وتكوين مصدر دخل مستقل وثابت لدعم الأبحاث العلمية التطويرية وتسويق مخرجات هذه الأبحاث وتحويلها إلى منتج حقيقي يخدم المجتمع.

فتعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي تأتي عبر الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور الصناعي ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع، وربط الأبحاث أو معظمها باحتياجات المجتمع ومشاكله، ووضع الخطط الإستراتيجية لمؤسسات البحث العلمي، واستثمار نتائج البحوث الأكاديمية والتطبيقية وتطويرها لحل مشاكل المجتمع والارتقاء به.

## المبحث الخامس : بعض التجارب الناجحة في العلاقات بين الجامعات والقطاع

### الخاص

فيما يلي نستعرض بعض التجارب الناجحة في العلاقات بين الجامعة والقطاع الخاص وكيفية التواصل أو التفاعل بين الطرفين للاستفادة من هذه العلاقات:

#### أ- التجربة اليابانية في الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات :

لا يمكن المبالغة بالقول إن كافة تجارب الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص قد أحرزت النجاح المطلوب، إلا إنه بسهولة يمكن التعرف على بعض التجارب الفاعلة التي أحرزت نجاحات ملموسة، وخاصة عندما ترتبط هذه النجاحات بالقطاع الصناعي داخل الأنشطة المتعددة للقطاع الخاص، ومن أبرز هذه التجارب (تجربة اليابان) التي بزغت نتائج نجاحها بشكل واضح على مدى العشرين عاماً الأخيرة، ونتناول فيما يلي بعض أبرز ملامحها. (١٥)

#### ب- صور الشراكة في التجربة اليابانية :

لقد بدأت التجربة اليابانية تتضح معالمها منذ بداية الثمانينات، وتبلورت هذه الملامح في عدة صور متتالية ومتدرجة، وذلك كما يتضح على النحو التالي :

١- البحوث المشتركة: بدأ نظام البحوث المشتركة يظهر باليابان في عام ١٩٨٣م تقريباً، وهو يمثل ذلك النظام الذي يتم فيه إرسال الباحثين من القطاع الخاص إلى الجامعات، وأيضا إرسال أساتذة الجامعات إلى القطاع الخاص، وذلك في إطار متوازٍ ومتعادل لخدمة مصالح الطرفين

٢- البحوث حسب الطلب أو التكليف: آلية البحوث حسب الطلب أو التكليف تشير إلى الاتفاقيات الخاصة التي تتم بين الجامعات والقطاع الخاص حسب طلب أو رغبات الأخير.

٣- المنح والهبات (كراسي البحث العلمي) : تشير آلية المنح أو الهبات إلى تلك التبرعات المالية التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى الجامعات بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي Scientificresearch أو تحسين الأنشطة التعليمية، وتعرف هذه التبرعات بكراسي البحث العلمي Endowed Chairs؛ حيث إنها تساعد وتمول أقساماً أو أنشطة بحثية خاصة،، تقام حسب

تبرعات أو منح معينة من أطراف معينة.

٤- المعاملة الضريبية التفضيلية: ظهرت المعاملة التفضيلية على مستوى العديد من الجوانب داخل النظام الضريبي، وهي تهدف إلى ترويج وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، وذلك على النحو التالي :

- نظام ضرائب التجربة والبحث الإضافي ومعايير خاصة للبحوث والتجارب المشتركة: ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المشروعات الخاصة التي تمتلك زيادة في تكاليف البحوث والتجارب التي تستغرق عدد من السنوات.

- نظام إعفاء من ضرائب البحث والتجارب المشتركة الخاصة: ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المشروعات الخاصة لتعزيز البحوث حسب الطلب بين الجامعات والقطاع الخاص.

- إعفاء على التبرعات المالية: ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على الشركات التي تتضمن إجمالي تبرعات أو مساهمات مالية في خسائرها.

### ج- تجربة الجامعة العبرية - القدس Hebrew University

الجامعة العبرية في القدس افتتحت في عام ١٩٢٥. والجامعة - منذ إنشائها - قامت بدور كبير لتلبية احتياجات المجتمع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتكون الجامعة من سبع كليات أساسية هي: كلية العلوم؛ كلية الطب؛ كلية طب الأسنان؛ كلية الزراعة والغذاء وعلوم البيئة؛ كلية الحقوق؛ كلية العلوم الاجتماعية؛ وكلية الآداب. والعديد من مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة. (17)

وقد وضعت الجامعة أساسا مهما لتعزيز علاقتها بالصناعة وذلك من خلال قيام الجامعة بإنشاء شركة فرعية مملوكة بالكامل لها تسمى "Yissum" وهي شركة لتطوير البحوث في الجامعة. ويتمثل الهدف الرئيسي للجامعة من إنشاء هذه الشركة: إيجاد وسيط فعال ومستقل من شأنه دعم وتعزيز الشراكة بين الجامعة والصناعة وتطوير التعاون وتنظيم العلاقات فيما بينهما.

والفكرة من إقامة هذه الشركة تتمثل في إيجاد جهة متخصصة داخل الجامعة تستهدف تطوير قدرات الجامعة في مجالات التسويق للأبحاث والمشاريع وتسويقها في القطاع الصناعي وتنظيم المفاوضات بين الجامعة وقطاع الصناعة، ومنح التصاريح وحماية حقوق الملكية الفكرية

وبراءات الاختراع، وأصبحت هذه الشركة رائدة وتمثل مصدرا مهما لتمويل البحوث في الجامعة العبرية، وتحولت إلى وسيط رئيسي بين الجامعة وقطاع الصناعة، من خلال تزويد هذا القطاع بالأبحاث وإقامة المشاريع المشتركة .

ويعتبر " Yissum " بمثابة جسر للتواصل بين الباحثين في الجامعات ومديري الصناعة والبحث والتطوير. وتمثل هذه الشركة الجامعة في كل الأمور المتعلقة بعلاقتها بالمؤسسات التجارية والصناعية وتسجيل براءات الاختراع ومنح حق استخدامها للقطاع الصناعي..

### المبحث السادس : الأفاق المستقبلية للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص

تلعب العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص دورا كبيرا في دعم وتعزيز نظم الإبداع والابتكار في الجامعات ، من خلال العمل على ترجمة الأفكار والتقنيات الجديدة المبتكرة في الجامعات إلى منتجات جديدة وتطبيقات حديثة تمكن منظمات الأعمال من التقدم ومواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وتعزيز مقدراتها التنافسية في ظل الاقتصاد الرقمي . ووفقا لذلك يري. (١٨) ان علاقة الجامعات بمنظمات الأعمال او القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام لابد ان تنتقل من مرحلة التعاون والتنسيق الي مرحلة الشراكة.

### العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص : من التعاون إلى الشراكة :

النموذج القديم في علاقة الجامعة بالمجتمع و القطاع الخاص كان يقوم على مجرد قيام الجامعة بتزويد المجتمع ومنظمات القطاع الخاص بالأفراد الخريجين في مختلف التخصصات فيما تستفيد بعض مؤسسات القطاع الخاص من نتائج بعض البحوث التطبيقية المنشورة في الجامعات دون وجود اي قنوات أو تواصل فعال بينهما يتضح من ذلك عدم وجود أي تفاعل بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص فكلاهما يفيد المجتمع بطريقته : فالجامعات ترفد المجتمع بمزيد من الخريجين كل عام بغض النظر عن احتياجات ومتطلبات التنمية والقطاع الخاص من التخصصات النوعية والحديثة، والقطاع الخاص بدوره يستفيد بطريقته من البحوث المنشورة في الجامعات ويأخذ من خريجي الجامعات وفق احتياجاته لتزويد المجتمع بسلع وخدمات تلبى متطلباته . ولاشك إن هذا الوضع في العلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص لا يؤدي إلى تشجيع وتنمية الإبداع والابتكار ومواكبة التطور التكنولوجي في العالم ، كما أن الجامعات

لا تستطيع إنتاج أبحاث متقدمة واقتناء تكنولوجيا عالية بسبب ضعف علاقتها بالقطاع الخاص وانخفاض مواردها المالية اللازمة لتمويل نفقات البحث العلمي . وللأسف الشديد فإن هذا النموذج في علاقات الجامعات بالقطاع الخاص لا يزال هو السائد في معظم الجامعات العربية حتى الآن . أما النموذج الجديد في علاقات الجامعات بالقطاع الخاص والمجتمع المحيط وهو المطبق حالياً في مختلف دول العالم المتقدمة فإنه يقوم على انتقال هذه العلاقة من مجرد التعاون إلى تحقيق الشراكة الفعالة في إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين كما سبق توضيحه عند عرض بعض التجارب الناجحة لعلاقة الجامعات بالقطاع الخاص في هذه الورقة ، حيث أنشأت العديد من الجامعات شركات مملوكة لها وذات استقلالية تقوم بتعزيز وتنظيم علاقتها بالقطاع الخاص وتنمية وجذب موارد مالية إضافية لتمويل الأبحاث والتجارب العلمية في الجامعات .

### النتائج والتوصيات:

يحتاج البحث العلمي في أي ميدان من الميادين إلى أن تكون له سياسة محددة، وأن تترجم هذه السياسات إلى خطط شأنه في ذلك شأن الميادين الأخرى للسياسة التعليمية وإذا كانت المجتمعات تلجأ إلى البحث العلمي بغرض إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها فإنه من الضروري أن تكون هناك خططا مرسومة وفق سياسات محددة للبحث العلمي، تنبع من واقع المجتمع وقطاعاته المختلفة. ولا شك أن وجود خطط بحثية واضحة الأهداف، تقوم على الترابط والتكامل، وتنبع من مشكلات المجتمع وحاجاته من شأنه أن يزيد من فعالية البحث العلمي ومن جدوى النتائج التي يتم التوصل إليها. ولذا يراعى عند وضع الخطة البحثية أن يقوم بوضعها فريق من الخبراء المتخصصين في كل ميدان، وأن تتم مراجعتها وتقييمها من قبل علماء ذوي خبرة من صانعي القرار الوطني، وأن توضع لها هياكل إدارية متخصصة وإجراءات إدارية سلسلة وواضحة.

وقد اظهرت الدراسة من خلال واقع العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في مصر لم يصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من كل قطاع ولم يؤدي كلا القطاعين دورهما كما هو مأمول منهما ، الأمر الذي يؤكد إعادة النظر في هذه العلاقة وتقوية هذه الشراكة بناء على المصالح المتبادلة بينهما والمسؤولية المجتمعية لكلا القطاعين الجامعات والقطاع الخاص. كما تم الإشارة إلى خبرات بعض الدول المتقدمة في ما يتعلق بالشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص نحو البحث العلمي

والنماذج المطبقة والعمول بها، بالإضافة إلى خبرات جمهورية مصر العربية في هذا الجانب.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الشراكة بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص تواجه العديد من العقبات منها:

1- ضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص: ويتمثل ذلك في ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات والغرف التجارية، وضعف العلاقة بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، وضعف الشبكات الفاعلة لتبادل المعلومات بين القطاعين، وكثرة الإجراءات الروتينية، وضعف مشاركة القطاع الحكومي في التمويل، وغياب الحوافز التي تميز الشركات المهتمة بالبحث العلمي، ويُعد الجامعات السعودية كما يرى بعض مديري القطاع الخاص عن دراسة المشكلات الحقيقية التي يواجهها القطاع الخاص واقتصار تركيزها على البحوث النظرية

2- تدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى القطاع الخاص: حيث إن أغلب شركات القطاع الخاص كما بينت الدراسة تركز على الأعمال الإدارية الروتينية على حساب الأنشطة البحثية، يضاف إليه ضعف اهتمام الإدارات العليا في القطاع الخاص بالبحث العلمي، وضعف إدراك القطاع الخاص للفوائد الناجمة أو التي يمكن أن تنجم عن البحث العلمي، والنظرة القاصرة إلى البحث العلمي على اعتبار أنه أداة يتم اللجوء إليها عند الأزمات وليس على اعتبار أنه أداة للتطوير. علاوة على ضعف ثقة أغلب شركات القطاع الخاص بقدرة الجامعات المحلية على حل المشكلات التي تواجهها، وتفضيلها الجهات الأجنبية لإجراء أنشطة البحث العلمي.

3- ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير: فقد سجلت الدراسة ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في أغلب شركات القطاع الخاص كأبرز العوقات لإقامة شراكة ناجحة وفاعلة بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، بالإضافة لقلة الحوافز المقدمة للعاملين في مجال البحوث العلمية، وقلة المعاهد المتخصصة في تخريج كوادر مؤهلة للعمل في قطاع البحوث العلمية، وقلة العاملين المتفرغين لإجراء البحوث العلمية، ونقص الأجهزة اللازمة للقيام بأنشطة البحث العلمي.

4- ضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي: حيث لاحظت الدراسة قلة إن لم يكن انعدام وجود المتخصصين المؤهلين في مجال البحوث العلمية في شركات القطاع الخاص، ونقص المعلومات اللازمة لإجراء البحوث العلمية، وغياب الخطط والبرامج الخاصة بإجراء البحوث العلمية.

وفي الختام، تنبغي الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تعد خطوة أولية نحو فهم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في مصر، ومن ثم فإن هناك الحاجة إلى المزيد من الدراسات في هذا المجال.

### قائمة المراجع

١. مجدى عبد الكريم حبيب " آفاق جديدة للتعليم الجامعي العربي في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة في سوق العمل " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي السادس للتعليم العالي : مصر ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧
٢. محمد عبدالله الصوفي " بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي كوسيطين هاميين من وسائل نشر وإنتاج المعرفة " ورقة عمل منشورة ضمن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ " نحو إقامة مجتمع المعرفة
٣. يوسف بن عبد العزيز التركي ، سعيد محمد أبو العلا " آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير " جامعة الملك عبد العزيز - عمادة البحث العلمي ، ٢٠٠٧م
٤. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، " سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية " مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات(2007).
٥. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، " سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية " مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات(2007).
٦. مجدى عبد الكريم حبيب " آفاق جديدة للتعليم الجامعي العربي في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة في سوق العمل " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي السادس للتعليم العالي : مصر ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧
٧. محمد نضال الريس " دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي " ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق ٢٤-٢٦ مايو ٢٠٠٦
8. Alan Hughes (2006) " UNIVERSITY-INDUSTRY LINKAGES AND UK SCIENCE AND INNOVATION POLICY " Working Paper No. 326. University of Cambridge Centre for Business Research.□
9. Fassin, Y. (1991) "Academic Ethos versus Business Ethics" International Journal of Technology Management, Vol. 6, Nos. 5/6.
10. Shenhar, A.J. (1993) " The PROMIS Project: Industry and University Learning Together" International Journal of Technology Management, Vol. 8, Nos. 6/7/8, pp. 611-621.
١١. محمود محمد عبد الله كسناوي " توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية " (بحث مقدم إلى ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة (محرم ١٤٢٢هـ/أبريل ٢٠٠١م)



١٢. يوسف بن عبد العزيز التركي ، سعيد محمد أبو العلا " آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير " جامعة الملك عبد العزيز - عمادة البحث العلمي ، ٢٠٠٧م  
١٣. محمد نضال الريس " دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي " ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق ٢٤-٢٦ مايو ٢٠٠٦

14. Markus Perkmann & Kathryn Walsh ( 2007) " University-industry relationships and open innovation:towards a research agenda " International Journal of Management Reviews : (1), 2007

١٥. مركز الدراسات والبحوث (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، " سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية" مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات(2008).

١٦. أمير تركماني " دور المؤسسات الوسيطة والدا عمه في البحث العلمي " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق ٢٤-٢٦ مايو ٢٠٠٦ )

17. Moshe Vigdor. Et al . (2000) "The management of university-industry relations Five institutional studies from Africa, Europe ,Latin America and the Pacific region "Published by: International Institute for Educational Planning/UNESCO

18. Richard B. Dasher , (2003)" University-Industry Collaboration: Technology Demands for New Innovation Systems" FED Symposium, Tokyo, Japan

□

